وابقاء بجميع اجزائها امتنع عدم المعلول لما تقرر من وجوب وجود
الممكن عند وجود علته التامة الا انه لم يذكره ههنا لدلالة ذكره
فيما سبق عليه قول المحشي وهلم جرا الى الواجب لا بد فيه مما قد تقدم
فاسناد الموجودات الى الواجب فتذكر قول المحشي فيلزم انتقاله
الواجب اشارة الى المطوي المحذوف في كلام الشارح وفيه قرينة
دالة عليه وهذا اللزوم مبني على ملاحظة ما مر والا فاللازم
اما هذا او تخلف المعلول عن علته التامة قول المحشي فلان
زوال العدم وجود زوال عدم الشئ يتوهم انه عين وجود
ذلك الشئ لكنه غيره في نفس الامر لان زوال العدم صفة
المعدوم والوجود صفة الموجود ولان زوال العدم يتصور
كثيرا ما في الباب انه مستلزم لم فالكلام اما مبني على قصد
المبالغة او على حذف المضاف قبل الزوال فالمعنى هكذا
ان لازم زوال العدم وجودا وقبل الوجود فالمعنى هكذا
ان زوال العدم ملزوم الوجود وبعد هذا لا يتم الكلام الا
بان يلتزم ان اللازم اما اعم مطلقا او مساو وعلى كلا التقديرين
يتوقف عدم عمرو على وجود بكر لان الموقوف على ملزوم
الشئ موقوف على ذلك الشئ والا لجاز تحققه بدون ذلك
الشئ ويلزم منه جواز تحقق الملزوم بدون ذلك الملزوم اذ لو لم يجز
تحققه بدونه يلزم جواز تحقق الملزوم بدون اللازم على ذلك
التقدير وهو محال فكذا الملزوم وقد فرض انه موقوف على
ذلك الملزوم هذا خلف وان المراد من الموقوف عليه ههنا
هو الاعم من المؤثر ومالا مدخل في تاثيره وانت خبير بان هذا
الالتزام غير تام لان ذلك الوجود ليس باعم من زوال العدم
مطلقا ومجرد التساوي بين الامرين لا يوجب توقف احدهما
على الاخر لجواز انفكاك كل منهما عن الاخر في نفس الامر

ان لم يقع

وان لم يقع في الخارج وهذا الجواب مبني على توقف احدهما على الاخر
الفهم الا ان يبنى هذا الالتزام على ان التساوي لا ينفك
عن الضرورة عند التحقق كالدوام والانفكاك في الدائمة
والا تفاقية لا ينفك عنده عند الضرورة واللزوم ويمكن ان
يقال في دفع الدليل الاول ان المعدوم والموجود شئ واحد
كان معدوما في وقت وموجودا في وقت اخر وهو لا ينافي كون
زوال العدم والوجود وصفا لذلك الشئ فيجوز ان يكون زوال
العدم عين الوجود ويمكن ان يقال ايضا في دفع الثاني ان
تصور زوال العدم بالكنه يجوز ان لا يقع وتصورة بالوجه
وانفكاك تصور الوجود عنه لا ينافي العينية بين زوال
العدم وبين الوجود فتدبر قول المحشي الموقوف على وجود
بكر هذا مبني على ان الجزء الذي فرض توقف عدم عمرو على
زواله على زوال الجزء المعدوم مطلقا من علة ذلك الجزء
الموجود وهو وجود بكر بالعرض وانت تعلم انه مما لا حاجة
اليه لجواز توقف عدم عمرو على زوال الجزء المعدوم من علة
وجوده بلا واسطة زوال الجزء الموجود من علته فهو انما
نشاء من قوله فيما سبق وننقل الكلام الى ذلك الجزء اه قول
المحشي وتنعكس بعكس النقيض اه اشارة الى ان ما ذكره
الشارح ليس بعكس النقيض لتلك القضية الشرطية الكلية
اللزومية بل لازمه وفيه اشارة الى ان رد المتاخرين على المتقدمين
في عكس النقيض غير تام على ما بين في محله وفيه
اشارة ايضا الى ان انعكاس القضية انما هو بعد فرض
صدقها حيث ذكر الانعكاس بعد ثبوت تلك الشرطية وفيه
اشارة ايضا الى ان رفع الكل انما هو برفع البعض مطلقا
سواء كان البعض الاخر منه مرفوعا ام لا اعلم ان العكس على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)